

اذا اطلعت برادها امة المتابعة دون امة الدعوة والجماع لامة
في الاصطلاح هو اتفاق اركانها والعرض من اهل العدالة والاحكام
على حكمه كما في القائل قوله اقيم الصلوة اى عدا نوا انصافا
واختطوها من ان يقع زرع في فرائضها وسننها وادائها من اقام
العقود اذ اتممه او معناه اذ يجرها من اقام السبق اذ انفقها
او معناه اذها عن ايرادها بالاقامة لان القيام بغيرها كانها
العمل استتاد من الكفاية في الصلوة ان ذكرت بلفظ الواجدان
لكن المراد بها الصلوة للخص ان الكتاب في قوله تعالى واتل
معهم الكتاب معنى الكتب كما في بعض التفاسير فان قلت
انها كان لفظ اتمم في الآية محتملا للوجوه المذكورة وصرفنا
فيها كيف يثبت به فرضية الصلوة فان الفرض لا يثبت عندنا
فرضي الله عنهم الا بدليل قطعي لا شبهة فيه ولا قطع مع الاحتمال
ولكن سكتناه ان يثبت مع الاحتمال فكان ينبغي ان يكون تعديل
الاركان

اشارنا

ايضا فرضا لكونه من محتملات الامة على ما مر ولا ايام الا اعظم
لا يقول به وكذا محتمل فيلزمك احد الطرفين وهو انما القلي بعدم
الاستدلال بالآية او القوله بفرضية تعديل الاركان قلت
لا تردد ولا احتمال في فرض لالة الآية على الصلوة وانما
تردد والاحتمال في كفاية دلالتها عليها وهذا لا يمكن تقدير
ان يكون معنى قوله اتمم الصلوة اى عدا لوا اركانها يكون ايضا
يكون ايضا اى اتمم الصلوة لان تعديل اركان الصلوة صفة لها
والدال على صفة الشيء على ذلك الشيء من غير عكس وان كان تقدير
اى اتممها اذ اتمها فدلالة تعديلها على المطلوب اوضح فلا يكون له
دلالة على تعديل اركانها فثبت بان قلنا ان دلالة الآية على
تعديل الصلوة قطعية وعلى تعديل اركانها ظنية فقلنا بفرضية
تعديل الصلوة دون تعديل اركانها هذا ما وقع في خاطري بالاهتمام
الرباني من السؤال والمطلب في هذا الشأن وكفى بالله هاديا ونصيرا

ثاني

